أثر العولمة على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

د/رمضـــان السيد أحمد معن

كلية التجارة – جامعة طنطا

ملخص:

إستعرض البحث الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالنسبة للاقتصاد المصرى ، و مؤشرات قياس العولمة التى تمثلت فى نسبة تجارة مصر الخارجية الى تجارة العالم ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر الى الاستثمار الأجنبي المباشر فى العالم وعدد مستخدمي شبكة الانترنت فى مصر، والتى تم تحديدها من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع .

الهدف : تحليل وقياس تأثير العولمة على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى الاقتصاد المصرى

النتائج : باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠١٣. توصلت الدراسة الى معنوية التأثير الموجب لنسبة تجارة مصر الخارجية الى تجارة العالم على التوظف. ومعنوية التأثير السلبى لكل من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر الى الاستثمار الأجنبي المباشر فى العالم و عدد مستخدمي شبكة الانترنت فى مصر على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

الكلمات المفتاحية : التوظف، صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ،الاقتصاد المصرى ، مؤشرات العولمة.

Abstract

The Paper represents the relative importance of the textile and clothing industry for the Egyptian economy and globalization. Globalization is measured by the ratio trade of Egypt to trade of world , the ratio foreign direct investment of Egypt to foreign direct investment of world and number of internet Users which have been identified from past studies .

Purpose: Analyze and measure the impact of globalization on the employment in the textile and clothing industry in the Egyptian economy.

Findings: By using multiple regression technique over the period of 1995-2013, The study found a significant positive impact of the ratio of Egyptian foreign trade on employment, and negative impact for each of the ratio foreign direct investment of Egypt and the number of Internet users in Egypt on employment in the textile and clothing industry.

Keywords: Employment, Textile and clothing industry, the Egyptian economy, Globalization indicators.

مقدمة :

تواجه أسواق العمل فى العالم وفى مصر بصفة خاصة تحديات من اهمها ازدياد عولمة الاقتصاد ، حيث تشير بعض الدراسات الى ان العولمة ترتبط بظاهرة فقد الوظائف فى القطاعات الرسمية ، بالإضافة الى استبدال العمالة الدائمة بأخرى مؤقتة أو موسمية ،الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة (ILO,2002).

وبالرغم من تحقيق سياسات الاصلاح والتكيف الهيكلي ERSA فى مصر بعضاً من النجاح فى مجال المؤشرات المالية والنقدية، الا أنها لم تستطع اعادة هيكلة أسواق العمل فى مجال الصناعات التحويلية التقليدية وخاصة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى تقل فيها نسبة العمالة الماهرة وبالتالي لم تستطع مواجهة الضغوط الناجمة عن التحرير والخصخصة والعولمة.(نصار ،٢٠٠٣).

وتعد صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من أعرق الصناعات التى عرفتها مصر. ويعتبر عام ١٩٢٧ البداية الحقيقية لهذه الصناعة حيث بدأ بنك مصر بإنشاء مجموعة من الشركات بدءا من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وتحولت بعدها مصر من دولة مستوردة للغزل إلى دولة مصدرة له فى عام ١٩٤٩ .

وتتميز هذه الصناعة بتوافر مقوماتها فى مصر من المواد الخام والعمالة. كما تتسم بتكامل طاقاتها بدءا من حلج القطن ثم الغزل والنسيج والتبييض والطباعة والتجهيز وحتى الملابس الجاهزة فضلا عن ارتباطها رأسيا وأفقيا بكثير من الصناعات الأخرى .

نظرا لطبيعة العملية الانتاجية فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة حيث انها تعد كثيفة العمل ، فإنها تتيح فرصا كبيرة لتشغيل العمالة والتى تمثل عبئا على الدولة للحد من البطالة ، حيث تضم١,٢ مليون عامل من بينهم ٥٧ ألف عامل فى القطاع العام والباقى يعملون فى شركات القطاع الخاص ، كما انها تساهم بقيمة مضافة عالية حيث تساهم بالنسبة لمصر بحوالي ١٢,٨% من أجمالي القيمة المضافة للصناعة المصرية عام ٢٠٠٥.

تعتبر اتفاقية المنسوجات والملابس في منظمة التجارة العالمية اتفاقاً انتقالياً من الأنظمة الخارجة من نطاق ونصوص وضوابط الجات إلى نظام منظمة التجارة العالمية ، والتى تهدف إلى خضوع هذا القطاع السلعي إلى قواعد ومبادئ الجات، وبذلك يتم التخلص تدريجياً، ومرحلياً من اتفاقيات الألياف المتعددة التي نظمت التجارة في المنسوجات والملابس من عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام١٩٩٤ على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، تبدأ من يناير ١٩٩٥ويتم على أساسها دمج تجارة الملابس والمنسوجات في نظام الجات على مراحل تدريجية وبنسب معينة حتى تم الدمج الكامل عام ٢٠٠٥ حيث تُرك لكل دولة الاختيار في تحديد الأصناف التي سيتم تحريرها(حردان ، ٢٠٠٤)

ويعتبر عام ٢٠٠٥ نقطة تحول فى مستقبل التجارة العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة نتيجة للانتهاء من تطبيق اتفاقية المنسوجات والملابس التى تم توقيعها فى دورة أوروجواي عام ١٩٩٤، وانفتاح السوق الصيني بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ (الجداوي، ٢٠٠٩).

وانقسم المفكرين فيما يتعلق بعلاقة العولمة بسوق العمل الى فريقين : الاول يرى ان للعولمة آثار إيجابية ، فتزايد انفتاح الدولة على السوق العالمي سوف يؤدى الى مزيد من التحرير المالى (مما يؤدى الى تخفيض اسعار الصرف المحلية المغالى فيها وتحرير اسعار الفائدة ورفعها) بحيث ترتفع تكلفة استخدام عنصر رأس المال على نحو يعبر عن ندرته النسبية وبالتالي يترتب على ذلك زيادة الطلب على عنصر العمل وارتفاع مستوى التشغيل فضلا عن زيادة مرونة التشغيل بالنسبة لنمو الناتج فى الدولة.

اما الفريق الثاني فيرى أن للعولمة آثار سلبية على سوق العمل ، فإرتباط العولمة بتطورات تكنولوجية واسعة المدى سوف يقلل من الاعتماد على العمالة بشكل عام وعلى العمالة منخفضة المهارة بوجه خاص ، وتؤكد دراسة (Zahlan,1997) على ان العولمة من المتوقع لها ان تلعب دوراً استراتيجياً فى تصدير البطالة من دولة الى أخرى ، حيث لن تنجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول ذات العمالة الرخيصة كما حدث من قبل ، وانما سوف يزيد تدفقها الى الدول ذات العمالة عالية الانتاجية ومرتفعة الاجر فى نفس الوقت (الخواجة ، ٢٠٠٠)

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحليل وقياس أثر العولمة على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى الاقتصاد المصرى وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠١٣.

منهج البحث:

يعتمد البحث على الادبيات المتوافرة عن العولمة وصناعة الغزل والنسيج فى الدول العربية ومصر .وسيتم استخدام المنهج الوصفى التحليلى والمنهج القياسى الذى يقوم على استخدام اسلوب الانحدار المتعدد للتحقق من صحة فروض البحث.

فروض البحث:

"يوجد تأثير للعولمة على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر" ويمكن تجزئته إلى فروض فرعية تتمثل فى التالى:

- يؤدى تحرير التجارة الى زيادة التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، حيث من المتوقع ان تكون العلاقة موجبة ($\beta_2 > 0$).
- يؤدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى خفض التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، حيث من المتوقع ان تكون العلاقة سالبة ($\beta_3 < 0$).
- يؤدى تدفق المعلومات الى زيادة التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، حيث من المتوقع ان تكون العلاقة موجبة ($\beta_4 > 0$).

مصادر البيانات

تم الاعتماد على البنك الدولي فى الحصول على البيانات الخاصة بمؤشرات العولمة وعلى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء فى الحصول على البيانات الخاصة بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

تنظيم البحث:

ينقسم البحث الى أربعة مباحث :

المبحث الأول: إطار البحث والدراسات السابقة.

المبحث الثانى: مفهوم العولمة وآلياتها.

المبحث الثالث: الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالنسبة الاقتصاد المصرى.

المبحث الرابع: تحليل وقياس أثر العولمة على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ثم **النتائج والتوصيات.**

حدود البحث :

وتشمل الحدود الزمنية : تغطى الفترة ١٩٩٥- ٢٠١٣ والحدود المكانية : مصر

الدراسات السابقة :

١ - **دراسة (رمضان ، ٢٠١٢)** :إستهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب عزوف الشباب عن العمل بصناعة الغزل والنسيج في مصر، وقياس خصائص العمالة فى هذه الصناعة .
ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد تم استخدام اسلوبين فى التحليل : التحليل الكيفي من خلال التعرف على آراء الخبراء والمتخصصين فى مجال الغزل والنسيج فى مصر وهو ما استدعى القيام بعدد من الجلسات الحوارية التى تمت على عدة مراحل مع مختلف أطياف العملية الصناعية والانتاجية . كذلك تم استخدام اسلوب التحليل الكمى عن طريق تنفيذ مسح استهدف عدد من المنشآت العاملة فى الصناعة ، مع تمثيل الانشطة الفرعية لهذه الصناعة ، تلى ذلك استهداف لمجموعة من العاملين بهذه المنشآت. وتوصلت الدراسة الى تحديد نقاط القوة والامكانيات التنافسية ووضع مقترحات تفصيلية خاصة بأطراف العملية الإنتاجية والاستهلاكية.

٢ - **دراسة (El-Haddad.2012)** :إستهدفت الدراسة معرفة آثار الأزمة المالية العالمية على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية ، حيث عرضت لوضع الصناعة قبل الازمة وبعدها، ثم آثار الازمة على العمالة والسياسات اللازمة لمواجهة هذه الآثار.
وتوصلت الدراسة الى استراتيجية طويلة الأجل لزيادة القيمة المضافة فى هذه الصناعة وتتمثل فى النقاط التالية :

- ضرورة دعم الحكومة لهذه الصناعة من أجل زيادة القدرة التنافسية لها.
- التدريب، وذلك من أجل بناء قدرات وإكساب مهارات للعمال تؤدى الى زيادة الانتاجية وربط الاجر بالإنتاجية والاداء.
- الاصلاح المؤسسى الشامل يعزز من زيادة الانتاجية فى هذه الصناعة.

٣ - **دراسة (Abouel-Farag.2012)** : تهدف الدراسة الى بيان تأثير إلغاء نظام الحصص ATC على صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية T&C خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٨ . وتوصلت الدراسة الى أن تحرير التجارة فى T&C لم يكن العامل الوحيد لتراجع

صادرات T&C وخصوصا الى سوق الاتحاد الأوروبي . وانما هناك تحديات محلية و دولية تواجه هذه الصناعة ،ادت الى انخفاض قدرتها التنافسية

٤ – **دراسة (Rama.2003)** : تستهدف الدراسة بيان الآثار الايجابية والسلبية للعولمة على العمال فى الدول النامية ،وذلك من خلال دراسة آثار الانفتاح الاقتصادى (تحرير التجارة) والاستثمار الأجنبي المباشر والالزمات المالية .

وتوصلت الدراسة الى ان تحرير التجارة يرتبط بفقد الوظائف فى القطاعات الرسمية واستبدال العمالة الدائمة بمؤقتة او موسمية.

٥ – **دراسة (الجداوى، ٢٠٠٩)** :إستهدفت الدراسة تحديد أهمية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية في الاقتصاد المصري في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والمعوقات الداخلية التى تواجه تلك الصناعة بالإضافة الى تقييم النتائج والآثار المترتبة على تطبيق بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية وتوصلت الدراسة الى صحة الفرض الأساسي وهو " ان قيام المناطق المؤهلة من المتوقع ان يؤثر بالإيجاب على صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة الى السوق الامريكية في ضوء الآثار الايجابية للتجربة الاردنية مع اتفاقية الكويز".

٦ – **دراسة(Viswaprakash.2012)**: تناولت الدراسة تأثير العولمة على التجارة فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى البلدان النامية من خلال دراسة مؤشرات العولمة المتمثلة فى تحرير التجارة والاستثمار الاجنبى المباشر والهجرة . وخلصت الى بعض السياسات والتدابير للتغلب على الآثار السلبية للتجارة فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

٧ – **دراسة (بسيونى ، ٢٠٠٧)**: إستهدفت الدراسة تحليل اهم مشاكل والتحديات التى تعترض صناعة الغزل والنسيج وقياس مدى قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية في ظل القيود (اتفاقيةMFA) وفى ظل التحرر (اتفاق أورجواي) . وتوصلت الى عدد من النتائج ، منها ان تحرير التجارة النسيجية كان له اثر سلبى على القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات النسيجية – افتقار صناعة المنسوجات الى المحددات الرئيسية للمزايا التنافسية أضعف قدرتها على مواجهة التحديات التى يفرضها واقع الاقتصاد الدولى فى ظل تحرير التجارة النسيجية

٨ – **دراسة (Fischer.2009)**: تناولت الدراسة حماية العمال من العولمة وذلك بالتطبيق على ٢٦ دولة OECD خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٣ وتوصلت الى أهمية وضع تشريعات صارمة لحماية العمال من فقد الوظائف بسبب العولمة.

٩ – **دراسة (أحمد، ٢٠٠٣)** : يعد الهدف الرئيسى للدراسة هو اختبار "الدور الذى تؤديه تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل العولمة على الطلب على العمالة فى مصر "بحيث يمكن التوصل الى ما اذا كانت تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر تمثل فرصا ام تحديا فيما يتعلق بسوق العمل فى مصر . وتوصلت الدراسة الى أنه على المستوى القومى وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للطلب على العمالة.

١٠- دراسة(رحومه، ٢٠٠٩): إستهدفت الدراسة بحث اثر العولمة على التنمية المستدامة مع الاشارة للاقتصاد المصرى وتوصلت الى ان العلاقة بين العولمة والتنمية المستدامة تأخذ شكل علاقة Feedback فتخدم العولمة اهداف التنمية المستدامة من خلال توفير فرص العمل والموارد المالية اللازمة للأنفاق على الصحة ودعم البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ومكافحة الفقر وحماية البيئة ،وفى نفس الوقت تدعم التنمية المستدامة العولمة ، حيث مكافحة الفقر وتحسين البيئة من شأنهما دعم النمو الاقتصادى المطرد وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والذى من شأنهما تقوية مبادىء العولمة.

١١- دراسة (رزق ،٢٠٠٤) :إستهدفت الدراسة مسح لأدبيات التى بحثت تأثير العولمة على انتاجية العمل سواء على المستوى النظرى او على المستوى التطبيقي . وخلص هذا المسح الى التأكيد على ان مسألة علاقة العولمة بالإنتاجية لم تحسم بعد ، على الرغم من اهمية هذا الحسم بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية . وكما يؤكد Rodrik(1997) فإن جانبا من صعوبة التوصية بإتباع سياسات بعينها يكمن فى ان بعض الجهد التحليلي والتطبيقي الأساسي لفهم نتائج العولمة لم يبذل بعد . فعلى عكس ما يعتقده العديد من الاقتصاديين فإننا لانزال نفتقر الى فهم متكامل لكيفية عمل العولمة .

١٢- دراسة (حيدر، ١٩٩٩) إستهدفت الدراسة بحث العولمة وتأثيرها على الموارد البشرية وتوصلت الى ان من اهم انعكاسات العولمة على الموارد البشرية تتمثل فى الانخفاض النسبى فى الاجور الحقيقية للعاملين ،و زيادة البطالة ، وتقييد هجرة العمالة باستثناء الكفاءات وانتقالهم للعمل بالشركات متعددة الجنسية ، وتقليل نفوذ الاتحادات العمالية والنقابات .

١٣- دراسة (داود ، ٢٠٠١) :إهتمت الدراسة بالسياسات والاساليب الفعالة لتعظيم القدرة التنافسية للمنتجات النسيجية المصرية – والتى تشمل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وكذا أهم المشاكل والاختلالات التى واجهت هدف تعظيم القدرة التنافسية للمنتجات النسيجية المصرية. وتوصلت الدراسة الى اهم العوامل المحددة للقدرة التنافسية للمنتجات النسيجية المصرية المصرى كأحد الادوات التى تمكن الاقتصاد المصرى من ان يكون اقتصادا قادرا على التوافق مع متغيرات العولمة الاقتصادية وليس اقتصاد منعزل، وذلك من خلال :

- ميزة تنافسية مستمرة ومستقرة ومتطورة لمنتجاته فى كل من الاسواق المحلية والعالمية.
- القدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة .

١٤- دراسة (عبدالجواد، ٢٠٠٤): إستهدفت الدراسة قياس العلاقة بين العولمة والأداء الاقتصادى، وتم استخدام تحليل العامل وتحليل الانحدار البسيط لتقدير العلاقة بين متغيرات العلاقة ، حيث اوضحت نتائج التقدير باستخدام تحليل العامل ، بأن العلاقة بين عامل العولمة وعامل الاداء الاقتصادى طردية ومعنوية ، كما بينت نتائج التقدير باستخدام تحليل الانحدار البسيط معنوية العلاقة بين مؤشرات العولمة (كمتغيرات مستقلة) وبين كل متغير من متغيرات الاداء الاقتصادي كل على حدة (كمتغير تابع) وان العلاقة طردية وخاصة فى حالة العولمة المالية (تحرير تدفقات الاستثمار المباشر) التى تؤدى الى زيادة معدل النمو وتخفيض معدل التضخم.

١٥- **دراسة (السروجى، ٢٠٠٦)**:استهدفت الدراسة قياس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر مقارنة بالدول المختلفة والاجابة على السؤال التالي هل استفادت مصر من تزايد تدفق هذا الاستثمار فى ظل العولمة ام لا وكيفية زيادة استفادة الاقتصاد المصري من هذه الاستثمارات. وتوصلت الدراسة الى ان الاقتصاد المصري لم يستفد من هذه التدفقات بل على العكس فقد تراجعت التدفقات الواردة اليه بعد ان زادت من منتصف التسعينات وتراجع ترتيبها بين الدول المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة . ويرى الباحث ان الامر يتطلب القيام بسياسات ورسم استراتيجيات تشجع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر والاستفادة منه فى رفع معدلات التنمية وعلاج المشكلات الاقتصادية المزمنة فى الاقتصاد المصرى .

١٦- **دراسة (جبر،٢٠٠١)** :تناولت الدراسة الصناعة العربية فى ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية وتوصلت الى ان الصناعة العربية فى ظل العولمة سواء متوطنة فى الدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية او الساعية للانضمام او الرافضة لذلك ستتأثر بشدة بما تحمله العولمة فى طياتها من تفاعلات .

١٧- **دراسة (فوزى ، ٢٠٠٣)** : إستهدفت الدراسة استشراق الآثار المتوقعة لإلغاء نظام الحصص الكمية بدءا من عام ٢٠٠٥ وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية ، وظهور ادوات جديدة للحماية وتنامى التجارة البنية داخل التكتلات الاقليمية ، وسيطرة الشبكات السلعية العالمية فى تجارة المنسوجات والملابس على مستقبل صادرات مصر من المنسوجات والملابس. وقد توصلت الدراسة الى ان زيادة نصيب الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة من السوق العالمية لتجارة هذه السلع فى المستقبل هو مرتبط بثلاثة شروط وهى: ايجاد حافز للمنتجين على التصدير ، ورفع القدرة التنافسية للمنسوجات والملابس المصرية ، واخيرا الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية لضمان نفاذ تلك المنتجات الى الاسواق الخارجية .

١٨- **دراسة (حردان، ٢٠٠٤)** :ترى الدراسة أن البرنامج الزمني المعتمد لتحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، قد لا يتم تنفيذه في وقته المحدد لأن البرنامج الزمني قد استبقى تحرير نصف كمية الواردات تقريبا إلى المرحلة الأخيرة التي تبدأ من يناير ٢٠٠٢،وتنتهي في نهاية ٢٠٠٤، وقد يتعذر على الدول المستفيدة من فرض القيود على هذا القطاع تنفيذ ذلك في وقته المحدد، كما قد تلجأ إلى المطالبة بتمديد فترة التنفيذ لهذه المرحلة وفى نهاية العرض لاتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزةيمكن القول بأن هذا الاتفاق سيمثلُ تحولا كبيراً في النمط التجاري الدولي، ويساهم في فتح أسواق الدول الصناعية بدرجةٍ أكبر، رغم احتدام المنافسة بين الدول النامية المصدرة لهذه السلع بحثا عن نصيب أكبرفي السوق العالمي،بعد إزالة القيود الصارمة التي كانت تطبقها اتفاقية الألياف المتعددة .

١٩- **دراسة (محمد، ٢٠١٢)** : تناولت الدراسة حقوق العاملين في الصناعة، وتعرضت لنماذج من الصراعات القائمة بين الكيانات التنظيمية المختلفة، الرسمية والمستقلة، فضلا عن الصراع داخل الهيكل التنظيمي الرسمي للعمل النقابي لذلك جاء الفصل الثالث تحت "عنوان التنظيم النقابي لعمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة شارحا قائمة التنظيمات التي يمكن أن ينتمي إليها، العاملين بالغزل والنسيج والملابس، وموضحا الصراع بين تنظيمات عمال الغزل والنسيج. أما المقاومة الاجتماعية لعمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فقد جري تناولها في

الفصل الرابع، وبحث الفصل الخامس اثر ثلاثة متغيرات علي الصناعة وهي اتفاق الكويز والأزمة العالمية والثورة المصرية.

٢٠- دراسة (صالح ، ٢٠٠٨) :استهدفت الدراسة تحليل وتوصيف تأثير العولمة على البطالة في الوطن العربي .وتوصل الباحث الى أن أكثر التحديات التي تواجه الوطن العربي هي مشكلة البطالة ، حيث ان معدلاتها في الوطن العربي هي الاسوأ والاكثر في العالم. ويتباين حجم البطالة في الوطن العربي من بلد الى آخر, حيث قسمها الى ثلاثة مجاميع: الاولى للبلدان التي لايتجاوز فيها حجم البطالة ٥ % . والمجموعة الثاني لا يتجاوز حجم البطالة فيها ١٠%. والمجموعة الاخيرة يكون فيها حجم البطالة اكثر من ١٠ %.

ويخلص الباحث من إستعراض الدراسات السابقة الى ما يلى :

١- أنها أسهمت فى إلقاء الضوء على مفاهيم العولمة وآلياتها ،تحديد الاهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وسوق العمل فى ظل العولمة.
٢- تم استخلاص مؤشرات قياس العولمة وطرق مواجهة مشاكل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة
٣- انها ألقت الضوء على اتفاقية الالياف المتعددة واتفاقية الكويز
٤- اتفقت على دور العولمة فى التأثير السلبى على سوق العمل فى مصر نظرا لعدم قدرته على تعديل اوضاعه ليتوافق مع متطلبات العولمة
٥- عدم وجود دراسة بنفس هدف الدراسة الحالية.

المبحث الثانى : مفهوم العولمة وآلياتها(*)

مفهوم العولمة:

العولمة Globalization ليست بظاهرة جديدة فقد كانت قائمة طوال التاريخ ،حيث انها ملازمة لنشأة وتطور النظام الرأسمالي. وبالرغم من تعدد تعريفاتها، إلا أنها تتركز على تزايد الاندماج والاعتماد المتبادل بين الدول والمتمثل فى تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال وانتشار المعلومات والافكار و تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الامم (الخواجة ، ٢٠٠٢).

(*) تم الاعتماد على المصادر التالية:
- المتولى ، محمد " اثر العولمة على ادارة التنمية المحلية فى مصر " مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٥- ٤٦٦ يناير/ ابريل ٢٠٠٢ص ٢١٨-٢١٩
- ابوالفضل، فتحى وآخرون " دور الدولة المؤسسات فى ظل العولمة " الجزيرة للإعلان-بورسعيد ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ١٧-٣٠
- فاخر ،أماني " دور الاقليمية فى الاقتصاد العالمى فى ظل العولمة " مصر المعاصرة ، العدد ٤٨١، يناير ٢٠٠٦، ص ٣٣٢-٣٣٥
- يونس، ايهاب "العولمة بين الاستمرار والانهيار"، مصر المعاصرة، العدد ٤٨٨، اكتوبر ٢٠٠٧، ص٤٥٢-٤٥٦
- على ، عبير فرحات " حماية البيئة فى ظل العولمة – مع التطبيق على مصر " مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٦،ابريل ٢٠٠٧ ، ص ٢٣٥
- بيتر مارتين، هانس " فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة د.عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة-الكويت – العدد ٢٩٥-عام ٢٠٠٣ ، صفحات متفرقة
- هيرست، بول " ما العولمة – الاقتصاد العالمى وامكانات التحكم" ترجمة د. فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة-الكويت – العدد ٢٧٣-عام ٢٠٠١ ، صفحات متفرقة.

فتعرفها الامم المتحدة على انها" انخفاض وازالة للقيود بين حدود الدول لتسهيل تدفقات السلع ورأس المال والخدمات والعمل".

ويعرفها صندوق النقد الدولى على انها "زيادة الاندماج بين إقتصادات العالم فى التجارة والتدفقات المالية والعمالة ونقل التكنولوجيا عبر الحدود الدولية"(آفاق الاقتصاد العالمى ،١٩٩٧).

واما البنك الدولى فيعرفها " بأنها العملية التى يتم من خلالها تدفق السلع والخدمات ورأس المال والاشخاص والمعلومات والافكار عبر الحدود والتى تؤدى الى إندماج أكبر للاقتصادات والمجتمعات".

ويرى البعض بأنها "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية الى سوق واحدة . الامر الذى ادى الى منافسة اشد وطأة واكثر شمولية ، فى سوق السلع وسوق العمل ورأس المال "(بيترمارتين، ٢٠٠٣)

وتشير الانكتاد(UNCTAD,1991) الى ان العولمة هى المرحلة الثالثة من مراحل التدويل ، حيث تمثلت أولى هذه المراحل فى التجارة الدولية ، اما المرحلة الثانية والتى بدأت فى سبعينات القرن الماضى ، فقد تمثلت فى الاندماج المالى الدولى ، وفى بداية الثمانينات ، بدأت المرحلة الثالثة ، وهى العولمة والتى اصبحت السائدة فى العصر الحالى.

آليات العولمة:

ترتبط آليات العولمة بمجموعة من المؤسسات والهيئات والتى تعتبر ذات تأثير محورى فى فرض العولمة وتتمثل أهم هذه الآليات فى التالى:

١- **ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والانترنت:** فقد كانت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي حدثت فى أواخر القرن العشرين أحد العوامل الهامة التى ساعدت فى ظهور العولمة . حيث ساهمت التكنولوجيا فى ايجاد أنماط جديدة من الانتاج والاستهلاك ، وقد ساهمت وسائل الاتصال فى ذيوع هذه الأنماط على مستوى دول العالم، ولعب الإنترنت دورا كبيرا فى العولمة ، حيث تعدى دوره من مجرد نقل البيانات والمعلومات الى ان اصبح وسيله اتصال فعالة ، يتم من خلالها عقد الكثير من الصفقات وتحويل الاموال (يونس، ٢٠٠٧).

وقد لعب الانترنت دوراً في الترويج لأفكار العولمة ، والتى تعتمد على امتلاك المعارف العلمية والتكنولوجية وسرعة تبادلها وأجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والمعلومات المرتبطة بها والناجمة عنها، وهذه الظاهرة المتسارعة سيتبعها بالضرورة تقليص مستمر في الاجراءات القانونية التنظيمية.

٢- **الشركات متعددة الجنسيات:** ساعدت التغيرات التى حدثت فى شكل النظام الرأسمالى على ظهور الشركات متعددة الجنسية واعادة تنظيمها وزيادة درجة مرونتها وقدرتها على المنافسة الاقتصادية والمالية . ويعد تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبب الرئيسى لظهور وتطور الشركات متعددة الجنسية حيث وفرت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الاسس اللازمة للتوسع الرأسي فى الاستحواذ على الاسواق (رحومه ، ٢٠٠٩).

وتعد هذه الشركات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في توجيه الاقتصاد العالمي نحو العولمة، حيث تلعب دوراً كبيراً في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وأخذت وسائلها تلعب دورا هاما في صياغة ثقافات استهلاكية شبة موحدة على الصعيد العالمي .

ولقد اتسع نشاط هذه الشركات وتنامى دورها لتصبح محور اقتصاد العولمة، وتعمل على تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة تخضع لسيطرتها، وذلك من خلال عملها على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم لاحتياجاتها، خاصة أنها تتحكم في تدفق او تحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية .

٣- **تحرير التجارة في السلع والخدمات:** تشير النظرية التقليدية للتجارة – على انه فى ظل زيادة الانفتاح التجارى يزداد الميل لإعادة تخصيص الموارد الانتاجية نحو الانشطة التى تستخدم فيها بكفاءة نسبية اعلى . وفى ظل سيادة المنافسة الكاملة التى تفترضها هذه النظرية ، يؤدى الانفتاح التجاري الى تحسين تخصيص عوامل الانتاج بين مختلف القطاعات ، ومن ثم الى زيادة قيمة الانتاج المحلى دون تخفيض حجم المدخلات (رزق ، ٢٠٠٤) .

ولم يكن تحرير التجارة مقتصرا على قطاع السلع بل تعداه الى تحرير انتقال رأس المال الأجنبي سواء فى صورة استثمار اجنبي مباشر من خلال اقامة الصناعات المختلفة فى أنسب الاماكن بغض النظر عن الجنسية او القومية، او غير مباشر بالاستثمار فى الاوراق المالية(يونس،٢٠٠٧)

٤- **اتفاقيات التجارة الدولية:** تلعب هذه الاتفاقيات دورا فى تحقيق العولمة ، حيث تفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الغربية دون عوائق أو ضوابط، وعليه فلن تستطيع هذه الاسواق مواجهة المنتجات المستوردة ومنافستها مما يعني تعثر العديد من الأنشطة الاقتصادية ويكون البديل المتاح إما الاقتصار على الاستيراد وهذ البديل قصير الأجل، حيث ستنضب أرصدة السيولة المالية، ويزيد التضخم نتيجة الركود الاقتصادي، وإما بيع الأرصدة الاقتصادية في الشركات العالمية بحجة الإصلاح الاقتصادي واللحاق بركب المنافسة العالمية.(عبد العزيز، ٢٠١١)

٥- **التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية:** لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية و تعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية ، و ربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريبا، نجد أن الاتحاد الأوروبي الذي يكاد يكون قد اكتمل مع بداية ١٩٩٤ ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية و التكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية الذي ظهر منذ يناير ١٩٨٩ وتطور في فبراير ١٩٩١ ليضم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك و يعرف باسم النافتا وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية.

و هناك التكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا و غرب الباسفيك، حيث توجد ثلاثة محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة، و الذي يبرز دور النمور الآسيوية ومعهم اليابان في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.(محمد ، ٢٠٠٦).

٦ – **زيادة دور المنظمات الدولية والاقليمية:** لقد لعبت المنظمات سواء كانت دولية أو إقليمية دورا مهما فى بلورة مفهوم العولمة . حيث كان لإنشاء بعض المؤسسات دورا فاعلا فى تدعيم فكرة العولمة ، مثال ذلك : منظمة التجارة العالمية ، هذا بلاضافة الى التجمعات الاقليمية والشركات متعددة الجنسية ، وواكب ذلك الدور الفاعل لصندوق النقد والبنك الدوليين (يونس ، ٢٠٠٧)

مؤشرات قياس العولمة :

يقصد به المقياس الذى يوضح مدى انتشار العولمة من خلال درجة التكامل والاندماج فى الاقتصاد العالمى . وقد أصدرت إحدى المجلات العالمية المتخصصة – فورين أفيرز – بالاشتراك مع مجموعة إستشارية متخصصة فى علوم الإدارة "مؤشر العولمة" منذ عام ٢٠٠١ . وكان لمؤشر العولمة أهمية خاصة فى عام ٢٠٠٢ على ضوء تأثير الأحداث العالمية كحوادث تفجيرات نيويورك وواشنطن ، والحرب على العراق ، وتباطؤ النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة ، والأزمة المالية فى الأرجنتين وقبلها الأزمة المالية الأسيوية وغيرها من الأحداث .

وأهم المعايير التى تُراعى فى مقياس مؤشر العولمة (١) درجة الاندماج الاقتصادى فى التجارة والاستثمار، (٢) درجة التقدم التكنولوجى، (٣) العلاقات مع العالم كالسياحة الدولية واستخدام الهاتف والتحويلات عبر الحدود، (٤) درجة المشاركة السياسية، (٥) التمتع بمستوى أكثر عدلاً فى توزيع الدخل ، (٦) درجة تفشى الفساد خاصة فى الجهاز الادارى ، (٧) درجة الاهتمام بالبيئة والممارسات التي تحافظ عليها ، (٨) نسبة الرفاهية فى الدولة.

وحيث تؤدى العولمة إلى التدفق الحر المتزايد للافكار والعمالة ورأس المال والى تكامل الاقتصاديات والمجتمعات.

وفى هذا البحث سوف يتم قياس العولمة من خلال المؤشرات التالية :

١– **تحرير التجارة :** ويتم التعبير عنها بنسبة تجارة مصر الخارجية الى اجمالى تجارة العالم (ΔTET).

٢– **الاستثمار الاجنبى المباشر :** كمؤشر لقياس عولمة التمويل بالرغم من وجود أكثر من مؤشر مثل درجة تحرير اسواق المال والمشتقات المالية و تدفقات الاستثمار فى المحافظ الاستثمارية و معاملات الاوراق المالية عبر الحدود، ولكن نظرا لاهمية تدفق الاستثمار الاجنبى عن باقى المؤشرات، فسوف يتم الاعتماد على تدفق الاستمار الاجنبى المباشرللداخل بالنسبة الى الاستثمار الاجنبى المباشر للعالم كمؤشر للتمويل (ΔEFDI).

٣ – **تدفق المعلومات:** بالرغم من تعدد مؤشرات قياس عولمة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا (مثل عدد الصحف اليومية، عدد أجهزة التليفزيون، عدد أجهزة التليفون المحمول ، عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية، عدد مستخدمى شبكة الانترنت، عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع ،عدد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير) (عبدالجواد ،٢٠٠٤).

ونظراً عدم توافر البيانات عن كثير من هذه المؤشرات، سوف يتم الاعتماد على عدد مستخدمى الانترنت (INT) كمؤشر لتدفق المعلومات.

المبحث الثالث: الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

تعتبر صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من أهم الصناعات فى القطاع الصناعى المصرى نظرا للدور الرائد الذى تسهم به فى الاقتصاد القومى ، وذلك نظرا لما تتمتع به من ميزة نسبية على الصعيد المحلى و على الصعيد الدولى ، كما تتسم بتكامل حلقاتها بدءا من حلج القطن ثم الغزل والنسيج والتبييض والطباعة والتجهيز والملابس الجاهزة .

أولا: تطور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر

أنشأ محمد على فى الفترة (١٨١٦-١٨١٨) ورشة الغزل والنسيج المملوكة للدولة فى ضاحية خرونفيش ، وفى عام ١٨٢٣ كان يعمل فيها نحو ٢٠٠٠ عامل . وبحلول عام ١٨٣٠ وصل عدد ورش الغزل والنسيج فى مصر الى ٣٠ ورشة و بلغ عدد العمال ١٢-١٥ ألف عامل . وفى عام ١٨٦٨ كانت فى مصر ٤٤١ ورشة للصباغة يعمل بها نحو ١٧٠٠ عامل يمثلون ثلث العاملين فى حرفة النسيج.

ومع الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وتسارع إندماج مصر فى السوق الرأسمالي العالمي ، نمت صناعة الملابس بشكل غير مسبوق ، ووصل عدد العمال المصريين فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الى ٨٣٣٧٨ عامل، وأصبحت صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الصناعة الأهم فى العقد الاول من القرن العشرين والذى شهد إنشاء الشركة الاهلية للغزل والنسيج، ثم تلى ذلك إنشاء شركة الغزل النسيجية بالإسكندرية عام ١٩١١، وفى عام ١٩٢٧ انشأ بنك مصر شركة المحلة للغزل والمنسوجات وكانت اكبر منشآت صناعية فى مصر وضمت ٢٥٠٠٠ عامل ، وفى عام ١٩٣٩ أنشأ أيضا شركة كفر الدوار والتى ضمت ١١٠٠٠-١٢٠٠٠ عامل ، وفى عام ١٩٤٥ بلغ عدد عمال الغزل والنسيج ١١٧٢٧٢ من بين ٣١٦١٤٤ عمال الصناعة (٣٧%)، وبلغت المنشآت العاملة فى مجال الغزل والنسيج ٩٤٢٥ من ٢٢٢٢٠ مصنعا (محمد ، سبتمبر ٢٠١٢).

وبصدور قانون التأميمات فى يوليو ١٩٦١ قامت الحكومة بتأميم الشركات الخاصة العاملة فى هذا المجال . ولقد تميزت هذه الفترة التى تلت التأميم بازدهار كبير فى صناعة الغزل والنسيج ، حيث أصبحت شركات القطاع العام هى المنتج الأكبر والمستحوذ على النصيب الأكبر من السوق المحلية وتخلف دور القطاع الخاص، إلا أن الوزن النسبى لعمال الغزل والنسيج بدأ فى الانخفاض، رغم أن عددهم ظل يتزايد . ففى ١٩٦٦-١٩٦٧ بلغت نسبة عمال الغزل والنسيج الى إجمالي عمال الصناعة ٤٤,٣% وانخفضت هذه النسبة عام ١٩٧٦ الى ٣٩,٢ بالرغم من تزايد العدد المطلق للعمال فى هذه الصناعة.

ومع تطبيق مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي فى سبعينات القرن الماضى بإصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أتيحت الفرصة للقطاع الخاص للدخول فى هذه الصناعة ومشاركة القطاع العام ، ووصل عدد المشروعات التابعة للقطاع الخاص فى هذا المجال من الفترة ١٩٧٣- ١٩٨٣

الى نحو ٢٤٤٥ مشروعا فى مجال النسيج والتريكو ، والملابس الجاهزة ، والصباغة ، والتجهيزات، وبتكاليف استثمارية بلغت أكثر من ٤٨٠ مليون جنيه مما انعكس على حجم انتاجه وصادراته.

وبتطبيق قانون قطاع الاعمال العام لسنة ١٩٩١ لتوسيع الاستقلال المالى والإداري للقطاع العام تمهيدا لخصخصته، ومن بداية برنامج الخصخصة وحتى عام ٢٠٠٨ تم خصخصة اربعة شركات للغزل والنسيج بالإضافة الى تصفية اربعة شركات اخرى . ويوجد حاليا ٣٢ شركة قطاع اعمال عام تعمل فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تحت قيادة الشركة القابضة للقطن والنسيج ، تغطى كافة المراحل المتعلقة بهذه الصناعة والتى تكمل بعضها البعض ، وهى الحلج والغزل والنسيج والتبيض والطباعة والتجهيز و التجهيز والتريكو والملابس الجاهزة . الا انه فى السنوات الاخيرة ، فقد شهدت هذه الصناعة تراجعا ملحوظا إذ انخفض انتاجها فى عام ٢٠٠٤ حتى وصل ٥ مليار دولار مقارنة بـ ٨ مليار دولار عام ١٩٩٧وهو ما ارجعه البعض الى (رمضان ،٢٠١٢) :

١- عدم اهتمام الحكومة بزراعة محصول القطن الذى فقد تنافسيته العالمية.

٢- عدم اقبال من الشباب فى مصر للعمل لصناعة الغزل والنسيج.

٣- المعاملة التفضيلية لبعض الدول نتيجة عقد اتفاقيات تجارية ثنائية.

٤- الازمة المالية العالمية.

ثانيا : تطور الانتاج فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر

من خلال تحليل تطور الانتاج فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال فترة الدراسة ، نجد ان أكبر قيمة للإنتاج كان عام ٢٠٠٦ وتقدر بـ ٢٩٨٤٣ مليون جنيه من إجمالي الانتاج بالقطاع الصناعى الذى قدر بـ ٢٥٧٥٠٤ مليون جنيه، أى بنسبة تصل الى ١١,٦%. وتعتبر أكبر نسبة مساهمة للإنتاج الإجمالي فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للإنتاج الإجمالي فى القطاع الصناعى عام ١٩٩٧ حوالى ٢٧,٤% بما يعادل ٢١٨٦٨ مليون جنيه من الانتاج الإجمالي للقطاع الصناعى الذى بلغ ٧٩٧٨٦,٧ مليون جنيه.). بينما فى عام ٢٠٠٨ أسهمت بنسبة ٢٦,٦% من إجمالي الانتاج الصناعى (الجداوى ، ٢٠٠٩)

ثالثا: الاهمية النسبية لصادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

بتتبع صادرات مصر من المنسوجات يتضح انها انخفضت من ٥٤٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ الى ٤١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، ثم أخذت فى الارتفاع مرة أخرى حتى بلغت ٨١٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٩. وبذلك يكون معدل النمو السنوى لصادرات مصر من المنسوجات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) يبلغ نحو ٢,٥% سنويا في حين أخذت صادرات الملابس الجاهزة فى الارتفاع خلال نفس الفترة فيما عدا الانخفاض المفاجئ فى عام ٢٠٠٨ . فقد بلغت صادرات مصر من الملابس الجاهزة نحو ١,٤% مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ مقابل ١٤٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٠، أي بمعدل نمو سنوى يصل الى ٤٧,٤% سنويا (رمضان،٢٠١٢).

ومن واقع تقارير وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠١١ فإن الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة كانت عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الى السوق الامريكية ٦٢٢,٦ مليون دولار و ٦٩٩,٩ مليون دولار ، بالرغم من انخفاض الواردات الامريكية من العالم عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٤,٣% متأثرة بحالة

الانكماش التى عانى منها الاقتصاد الأمريكي .وهذا يوضح مدى أهمية السوق الأمريكي لمصر وأهمية المنتج المصرى فى أمريكا

رابعا : تطور العمالة والاجور فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر

بتتبع بيانات العمالة فى القطاعين العام والخاص خلال فترة الدراسة ، نجد تزايد اعداد العاملين فى تلك الصناعة حيث بلغت ٣٣٥,١٠ الف عامل فى عام ١٩٩٥ بينما بلغت فى عام ٢٠٠٧ حوالى ٦١٠,٦٦ الف عامل . بينما بلغت مساهمة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لاجمالى العاملين فى قطاع الصناعة فى عام ١٩٩٨ حوالى ٢٧,٦% وهى نسبة مرتفعة تدل على اهمية استيعاب تلك الصناعة لأكثر من ربع العاملين فى الصناعة المصرية ، وارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٤١,٣% عام ٢٠٠٧ . ويمثل عام ٢٠٠٧ اعلى قيمة اجور مستحقة بلغت ٢٤٦٠ مليون جنيه ، وهى تمثل حوالى ٢١,٨% من اجمالى الاجور المستحقة فى القطاع الصناعى الذى بلغ فى نفس العام ١١٣٠٢ مليون جنيه (الجداوى ،٢٠٠٩).

المبحث الرابع : أثر العولمة على التوظف في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

أولاً: الآليات الجديدة في سوق العمل في ظل العولمة

في فترة ما قبل العولمة كانت الوظائف التي يشغلها العمال تتصف بدرجة عالية من الاستقرار والثبات، ومع دخول العالم عصر العولمة ، فإن العامل اصبح يتحرك من وظيفة الى أخرى، أي انها أصبحت تتصف بعدم الاستقرار وخاصة التى تضم العمال الذين تسربوا من التعليم، اما العمال الحاصلين على الشهادات الجامعية ، فإن الوظائف التى يشغلونها تتصف بالاستقرار.

ومع تزايد الانفتاح الاقتصادى بفعل العولمة ، تظهر آلية زيادة التفاوت في الأجور في الدول المتقدمة ،وذلك بسبب انخفاض تكلفة صادرات السلع من الدول النامية الى الدول المتقدمة بسبب انخفاض الاجور للعمالة غير الماهرة ، مما يدفع بالدول المتقدمة من اجل حماية صناعاتها المماثلة الى تقليل الأجور المدفوعة الى العمال الاقل مهارة في بلدانها لتماثل تلك الاجور المدفوعة الى انماط العمل المختلفة(سعيد، ٢٠٠٢)

ثانياً : سوق العمل المصرى في ظل العولمة

أدى تقليص العمالة في القطاع العام والحكومى وتخلى الدولة عن سياسة الالتزام بالتعيين وعجز القطاع الخاص عن توفير فرص عمل جديدة الى تفاقم مشكلة البطالة ، وقد ظهر ذلك واضحا في عقد التسعينيات وماتلاها نتيجة للطبيعة الانكماشية لسياسات الاصلاح والتكيف الهيكلي، حيث انتهجت الحكومة سياسات مالية انكماشية وذلك من خلال تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب ، وسياسات نقدية انكماشية تمثلت في رفع اسعار العديد من السلع والخدمات، ولقد أدى ذلك إلى خفض الطلب الكلي محلياً بهدف خفض كل من معدل التضخم وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات، ولقد أثرت هذه السياسات على الاستثمار سلباً والذي اثر في معدل نمو الناتج المحلي وبدوره أثر على فرص العمل من خلال انخفاض الطلب على العمل او زيادته ولكن باقل من الزيادة في المعروض منه. مما أدى ذلك إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها.(ابراهيم، ٢٠٠٥).

ويربط البعض بين العولمة والبطالة ، حيث يرون ان سياسات تحرير التجارة تشجع الحكومات على إحلال السلع الاجنبية كبديل للسلع المحلية مما يقلل من فرص التوظف امام العمالة المحلية ،. كما ان التزايد المستمر في التوجيه نحو التطبيقات التكنولوجية المتطورة في الانتاج خصوصا في الشركات عالية التوجه نحو العولمة ، يشجع من التقليل في الاعتماد على عنصر العمل.

ويرى البعض أنه فى ظل العولمة من المتوقع ان يكون هناك انكماش لوظائف تعتمد على العمالة غير الماهرة ، بينما هناك وظائف تخلق تركز على أصحاب المهارات المرتفعة ويرتفع فيها مكون رأس المال البشرى ، الامر الذى يمثل تهديدا لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى يتركز فيها جانب كبير من العمالة غير الماهرة الامر الذى يشير الى وجود مستفيدين ومتضررين فى اسواق العمل نتيجة لتغير انماط الانتاج والاستهلاك فى ظل آليات العولمة (الخواجة ، ٢٠٠٢)

وعلى الجانب الآخر يرى صندوق النقد الدولى (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ان العولمة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتنمية الالكترونية والسياسات التحررية تساهم جميعها فى النمو باعتباره القاعدة الاساسية لرفع معلات التوظف . وترجع هذه المنظمات البطالة الى فشل الحكومات فى التكيف مع العولمة من خلال تطبيق سياسات اقتصادية فعالة فى تنظيم اسواق العمل والتجارة والاستثمار بها (ILO, 2002).

وهكذا يمكن القول ان ارتفاع معدلات البطالة لا ترجع فقط الى العولمة وانما يمكن ان ترجع الى وجود اختلالات داخلية تحد من قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الزيادة المستمرة فى قوة العمل.

ثالثاً: أثر اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) على التوظف في صناعة الغزل والنسيج في مصر

وقعت مصر اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة QIZ في عام ٢٠٠٤ وشملت الاتفاقية بعض المحافظات المصرية ، وتم التوسع في الاتفاقية عام ٢٠٠٥ حيث أنضمت محافظات أخرى في إطار البروتوكول للاستفادة من حرية دخول صادرات المناطق الصناعية المؤهلة بدون فرض حصص كمية أو قيود جمركية للسوق الامريكية .

وبالرغم من شمول الاتفاقية للكثير من الصناعات المصرية مثل : الصناعات الهندسية ، والغذائية ، والكيماوية ، والمعدنية إلا أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تستحوذ على النصيب الأكبر من المنتجات التى دخلت الاتفاقية

وفيما يتعلق بأثر اتفاقية QIZ على العمالة فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، فقد أرتفع عدد المشروعات العاملة فى هذه الصناعة الى حوالى ٥٩٥٤ مشروع بنسبة ٧٥% من اجمالى المشروعات داخل المناطق الصناعية المؤهلة وإنعكس ذلك على العمالة داخل المناطق الصناعية المؤهلة ، حيث انها من الصناعات كثيفة العمالة (الجداوى ، ٢٠٠٩)

وقد بلغ عدد العمال بالمناطق الصناعية المؤهلة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩حوالى ٣٢٤١٣٨ عاملا منهم ٣٢١٦٢٦ عاملا مصريا بنسبة ٩٩,٢٣ % من اجمالى

العاملين وتمثل العمالة الاجنبية حوالى ٠,٧٧ من الاجمالى. وعلى الرغم من انخفاض نسبة العمالة الاجنبية الا ان هناك توقعات ومخاوف من زيادة هذه النسبة فى المستقبل حيث ان هناك مواصفات قياسية معينة يجب ان تكون فى المنتجات المصدرة للولايات المتحدة الامريكية من خلال برتوكول الكويز وهى تتطلب مهارات عالية وهى غير موجودة فى العامل المصرى (الجابرى ، ٢٠١٣)

رابعاً: أثر الازمة المالية العالمية على التوظف في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر

قام المرصد المصرى للتعليم والتدريب بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بعمل ملخص لذلك اعتمادا على نتائج مسح بالعينة ، حيث تشير النتائج الى أن الانتاج قد انخفض بنحو ٢٥% في عام ٢٠٠٩ ، الامر الذى انعكس على المبيعات للسوق المحلى والتى انخفضت بنسبة ١٦% ، إضافة الى انخفاض الصادرات المصرية ككل بنسبة ٢٢%. ويلاحظ ان المنشآت الاكثر تضررا من الازمة هى تلك التى تقوم بتصدير المنسوجات ، حيث إنخفضت صادرات تلك المنشآت بنسبة ٤٦% في عام ٢٠٠٩، اما الانخفاض في الانتاج نجد انه اكثر وضوحا في منشآت الملابس الجاهزة بنسبة ٢٦%. اما بالنسبة للإنتاج الكلى من المنسوجات والملابس الجاهزة في المنشآت المنضمة لاتفاقية الكويز فقد انخفض الانتاج بنحو ٣٣%، وفى المنشآت غير المنضمة للاتفاقية انخفض الانتاج بنسبة ٨%. اما على مستوى المبيعات في السوق المحلى ، فتعتبر المنشآت المنضمة للكويز الاكثر تأثرا حيث فقدت تلك المنشآت ما يقرب من نصف المبيعات في السوق المحلى وربع صادراتها . اما المنشآت التى لم تنضم لاتفاقية الكويز فقد انخفض حجم صادراتها بنسبة ١٨% لكن في المقابل حققت زيادة في المبيعات للسوق المحلى بنسبة ٩%.

اما فيما يتعلق بالعمالة ، فقد تم تسريح ما يقرب من ١٦٦٦ عاملا في تلك الصناعة في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩) وشكل هذا العدد نسبة ٣،٢% من جملة العمالة في الصناعة ، وكانت العمالة الاقل مهارة – الاقل تعليما – هى الاكثر تسريحا حيث أن من بين من تم تسريحهم ٨١% من الأميين. ويلاحظ ان المنشآت الى قامت بتسريح العمالة هى التى تعمل في مجال المنسوجات وليس الملابس الجاهزة

خامساً: القنوات التى من خلالها تؤثر العولمة على العمالة :

١ – **أثر العولمة على الاستثمار** : ويتم ذلك من دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتكون هذه الآثار المباشرة ايجابية على العمالة، في حالة ما إذا كانت هذه الاستثمارات تؤدى الى انشاء وحدات انتاجية جديدة، وفى حالة اذا ما كانت الدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي قادرة على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتفق مع احتياجاتها. وفيما يتعلق بالآثار غير المباشرة للاستثمار الاجنبى على العمالة فتكون ايجابية اذا ما كان هناك تكامل رأسى بين المشروعات القائمة مع مشروعات الشركات متعددة الجنسيات

٢ – **أثر العولمة على الطلب على العمالة** : من أبعاد العولمة التى يتوقع ان يكون لها آثار ايجابية فى هذا الجانب هو نقل انتاج بعض الصناعات التحويلية من الدول الصناعية الى الدول النامية , ولكن هناك من يشكك في امكانية تحقق هذا البعد من العولمة على نطاق

واسع ، وبالتالى في امكانية استفادة الدول النامية منه . وتبرير ذلك ان تكلفة العمل لا تمثل اكثر من ٢٠% من إجمالي تكاليف المنتج النهائى في الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة . وبناء عليه ، فإن نسبة الاجور المنخفضة في الدول النامية قد تكون أقل من التكلفة المرتفعة للبحث والتطوير والتسويق ، مما لا يشجع انتقال عدد من الصناعات التحويلية من الدول المتقدمة الى الدول النامية .

بالرغم من انخفاض الاجور في الدول العربية مقارنة بالدول الاوروبية ، توجد دول في جنوب شرق آسيا معدل الاجور فيها اكثر انخفاضا ، مما يقلل من احتمالات نقل الصناعات التحويلية الى المنطقة العربية (كريم ،٢٠٠٣)

٣ – **أثر العولمة على النمو الاقتصادى** :حيث تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اضافة مباشرة الى التكوين الرأسمالى ،وبالتالى تعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد الناتجة عن النقص في الادخار المحلى الإجمالي عن الاستثمار المستهدف تحقيقه بالدول المضيفة، كذلك يمكن ان تؤدى هذه التدفقات ايضا الى زيادات اخرى من التكوين الرأسمالي المحلى من خلال ما تحققه هذه الاستثمارات من زيادة في الدخل المحلى ، والذى يمكن ان يدخر جزء منه ويتحول الى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالى المحلى ، ويتطلب ذلك ان تتسم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتكامل مع الانشطة المحلية وليس بالتنافس معها.

كما يمكن ان يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدول المضيفة من خلال قدرته على تحسين كفاءة استخدام الموارد ، من خلال اعادة تخصيص عناصر الانتاج من القطاعات او الانشطة الاقل انتاجية الى الاكثر انتاجية والتى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية في التجارة الخارجية.(أحمد ، ٢٠٠٣).

سادساً: مؤشرات قياس العولمة وتأثيرها على التوظف :

١ – **تحرير التجارة** : يهدد تخفيض الرسوم الجمركية بموجب مبادئ تحرير التجارة انتاج السلع المصنعة في معظم دول العالم النامي ومنها مصر، اذ ان عدم القدرة على المنافسة مع السلع الاجنبية (أي المنتجة في الخارج) في الاسواق المحلية والدولية، سيؤدي إلى اغلاق كثير من الصناعات التحويلية في هذه البلاد. وستكون النتيجة هبوط الطلب على العمالة في القطاع الصناعي في مصر. ويتم التعبير عنها بنسبة تجارة مصر الخارجية الى اجمالى تجارة العالم (ΔTET).

٢ – **الاستثمار الأجنبي المباشر**: ويتصف الاقتصاد المصري بوجود فجوة بين الادخار والاستثمار ويتم تعويض هذا النقص عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتمويل برامج التنمية ، حيث يقوم بهذا الدور بطريقتين :

أ – بزيادة الإنتاجية عن طريق زيادة عنصر رأس المال

ب– بزيادة الإنتاجية عن طريق تقديم وسائل انتاج تكنولوجية جديدة تزيد الانتاج باستخدام نفس كمية عناصر الانتاج أو أقل منها .

وتشير النظرية الاقتصادية الى طبيعة العلاقة العكسية بين الاجور الحقيقية والطلب على عنصر العمل ، والعلاقة الطردية بين كل من النمو الاقتصادي والاستثمار المحلى الإجمالي في التأثير على الطلب على العمالة. وتشير دارسة (احمد،٢٠٠٣) الى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الطلب على العمالة . حيث تؤدى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى زيادة معدلات التوظف بطريقة مباشرة من خلال خلق فرص جديدة للعمل ، وكذلك من خلال الارباح المعاد استثمارها محلياً أو بطريقة غير مباشرة من خلال علاقات الاعتماد والارتباط المتبادل بين الانشطة الاقتصادية والمتمثلة في الروابط الأمامية والخلفية ، وأيضا من خلال تأثير المضاعف الناتج عن الدخل الجديد المتولد من أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر

ويتحقق ما سبق اذا كانت الاستثمارات في المجالات كثيفة العمل. اما اذا كانت الاستثمارات تستخدم فى مجالات كثيفة راس المال فإنها تؤدي إلى اثر سلبي على حجم التشغيل والعمالة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٤) ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر الى الاستثمار الأجنبي المباشر فى العالم (ΔEFDI).

٣ – **تدفق المعلومات:** يتداخل التطور المعرفى والتكنولوجى كمؤشر لقياس العولمة مع تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يعتبران آلية لنقل التكنولوجيا . ويظهر الأثر الحقيقى لتكنولوجيا المعلومات في اسلوب تنظيم وعمل المشروعات في العالم الجديد للأعمال الالكترونية ، والذى يؤدى الى تقسيم أفقى للعمل ، فالمشروعات التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات غالبا ما تنتج منتجات وخدمات رقمية يمكن نقلها من خلال شبكة الانترنت ، وتؤكد معظم الدراسات على وجود أثر ايجابى للتقدم المعرفى والتطور التكنولوجى للمهارة على الانتاجية (رزق ، ٢٠٠٤)

تتأثر فرص التوظف بالعولمة ، لما يصاحبها من تطور كبير فى التكنولوجيا والمعرفة يحدث بطالة مؤقتة سرعان ما تختفى عندما يستطيع سوق العمل ان يعدل من اوضاعه وتتحسن مهارات العمال.

والسؤال هل استطاع سوق العمل المصرى ان يعدل من اوضاعه ليعالج بطالة الناتجة عن تكنولوجيا العولمة. سوف يتم الاعتماد على عدد مستخدمي الانترنت (INT) كمؤشر لتدفق المعلومات.

النموذج:

يعتمد حجم التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية وتعتبر العولمة من اهم المتغيرات الخارجية.

ويتم التعبير عن العلاقة من خلال المعادلة التالية:

والتى تتضمن أثر المتغيرات المفسرة على التوظف

$$\Delta L_i = \beta 0 + \beta_1 \, year + \beta_2 \, \Delta TET + \beta_3 \, \Delta EFDI + \beta_4 \, INT + \mu_i$$

من المتوقع لمنطق التحليل السابق واعتمادا على الدراسات السابقة ان تكون إشارات معلمات المتغيرات المستقلة كما يلى :

- β_0: من المتوقع ان تكون إشارة هذه المعلمة موجبة ، حيث يوجد العديد من المتغيرات الاخرى التى تساهم إيجابيا فى التأثير على التوظف فى هذه الصناعة بخلاف المتغيرات التفسيرية المدرجة بالنموذج
- β_1 : من المتوقع ان تكون موجبة وهى تعكس عامل الزمن الذى يحسن من نتائج التقدير
- **تأثير تحرير التجارة** غير واضح، فتزايد انفتاح الدولة على السوق العالمى سوف يؤدى الى مزيد من التحرير المالى (مما يؤدى الى تخفيض اسعار الصرف المحلية المغالى فيها وتحرير اسعار الفائدة ورفعها) بحيث ترتفع تكلفة استخدام عنصر راس المال على نحو يعبر عن ندرته النسبية وبالتالى يترتب على ذلك زيادة الطلب على عنصر العمل وارتفاع مستوى التشغيل فضلا عن زيادة مرونة التشغيل بالنسبة لنمو الناتج فى الدولة، من المتوقع ان تكون العلاقة موجبة ($\beta_2 > 0$).اما اذا كانت سياسات تحرير التجارة تشجع الحكومات على احلال السلع الاجنبية كبديل للسلع المحلية مما يقلل من فرص التوظف امام العمالة المحلية، فمن المتوقع العلاقة سالبة ($\beta_2 < 0$)
- **تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر** غير واضح ، تؤدى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى زيادة معدلات التوظف بطريقة مباشرة من خلال خلق فرص جديدة للعمل فمن المتوقع ان تكون العلاقة موجبة ($\beta_3 > 0$). وعندما تعتمد الشركات متعددة الجنسية على اسلوب الانتاج كثيف رأس المال بالإضافة عدم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول ذات العمالة الرخيصة وزيادة تدفقها الى الدول ذات العمالة عالية الانتاجية ومرتفعة الاجر فى نفس الوقت، فمن المتوقع ان تكون العلاقة سالبة ($\beta_3 < 0$)
- **تأثير تدفق المعلومات** ، إذا استطاع سوق العمل المصرى ان يعدل من اوضاعه ليعالج بطالة الناتجة عن تكنولوجيا العولمة فمن المتوقع ان تكون العلاقة موجبة ($\beta_4 > 0$). واذا لم يستطع ان يعدل من أوضاعه فمن المتوقع ان تكون العلاقة سالبة ($\beta_4 < 0$)

```
. regress Li Year TET EFDI INT, hascons tsscons vce(robust)
(note: hascons false)

Linear regression                               Number of obs =        19
                                                F(  3,    14) =         .
                                                Prob > F      =         .
                                                R-squared     =    1.0000
                                                Root MSE      =   8.1e-07
```

Li	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
Year	.0004999	1.16e-07	4324.84	0.000	.0004997	.0005002
TET	.0000337	.0000196	1.71	0.109	-8.47e-06	.0000758
EFDI	-.0014706	.0005578	-2.64	0.020	-.002667	-.0002742
INT	-4.92e-07	5.81e-08	-8.47	0.000	-6.17e-07	-3.68e-07
_cons	6.60108	.0002324	2.8e+04	0.000	6.600582	6.601579

ووفقا لهذه النتائج تكون معادلة الانحدار المقدرة هى :

$$\Delta L_i = 6.601 + .00499\ year + .0000337 \Delta TET - .00147\ \Delta EFDI - 4.92\ INT + \mu_i$$

وجاءت نتائج التقدير لتوضح :

- معنوية الحد الثابت الذى يوضح أثر العوامل غير المدرجة والتى تكون ذات تأثير على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وذو قيمة موجبة كما هو متوقع
- معنوية الزمن كمتغير حاكم فى تحسين نتائج التقدير وذو قيمة موجبة كما هو متوقع
- معنويه تأثير تحرير التجارة على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وان العلاقة موجبة.
- معنوية تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وان العلاقة عكسية
- معنوية تأثير مستخدمى الانترنت على التوظف فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وان العلاقة موجبة.

النتائج :

١ – تؤدي العولمة وآلياتها الى إزدياد معدلات البطالة ، وذلك نتيجة لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى .

٢ – يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى خلق فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة ، لكن يمكن أن يكون له أثر سلبي في التشغيل إذا إعتمد على أسلوب الانتاج كثيف رأس المال، فضلا عن إنه يبحث عن العمالة الماهرة والتي تتميز بمستوى تدريب متقدم.

٣ – تعددت أسباب ازدياد معدلات البطالة في البلدان النامية عموما ومصر خصوصاً ، فمن هذه الأسباب ما هو داخلي كسوء التخطيط وضعف الانتاج والاستثمار ، ومنها ما هو خارجي كتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي وتبني أفكار العولمة والانفتاح الاقتصادي .

التوصيات :

١ – زيادة الاستثمار فى التعليم ورأس المال البشرى كوسيلة لمواجهة تحديات العولمة.

٢ – رفع كفاءة العاملين فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من خلال عقد دورات تدريبية لهم على اسس حديثة.

٣ – توفير الحماية والتمويل اللازم لتنمية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤ – إعداد قاعدة بيانات عن الاسواق الخارجية وتحديثها بصفة دورية لتكون متاحة امام المنتج والمصدر المصرى وكذلك الجهات المسئولة عن ترويج المنتجات المصرية.

٥ – إعداد دراسات تسويقية عن الأسواق الخارجية والتى يتواجد فيها طلب على الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

٦ – إقامة مشروعات استثمارية مشتركة لتعظيم الاستفادة من بروتوكول الكويز.

٧ – تشجيع الاستثمار فى مجال تدوير مخلفات مصانع الغزل والنسيج فى صناعات مثل (صناعة الورق) حفاظا على عدم التلوث البيئى وخلق فرص عمالة.

٨ – ضرورة حماية القطن المصري ومنتجات الغزل والنسيج المصرية.

٩ – لابد من ضبط السوق المحلى الداخلى المصري وتحسين جودة المنتجات المصرية حتي نستطيع المنافسة وبالتالي محاربة الإغراق.

١٠– ضرورة إستيراد التكنولوجيا الحديثة والماكينات المتطورة لمصانع الملابس الجاهزة المصرية.

١١– العمل على توفير الإستثمارات اللازمة لدعم القطاع العام الذي يسيطر على الصناعات النسيجية المصرية، حيث تقادمت تلك الشركات وذلك بجانب الخصخصة الذي تقوم الحكومة بتطبيقه حالياً مع أخذ عنصر الابحاث والتطوير في الإعتبار.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١ – إبراهيم، أحمد حسن (٢٠٠٥)، "**استشراف بعض الآثار المتوقعة على سياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر**"، سلسلة قضايا التنمية، ص٢٨٢.

٢ – أبوالفضل، فتحي وآخرون " **دور الدولة المؤسسات فى ظل العولمة** " الجزيرة للإعلان-بورسعيد ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ١٧–٣٠

٣ – أحمد، كاميليا عبد الحليم (٢٠٠٣)، "**أثر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة على الطلب على العمالة فى مصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

٤ – الجابرى، مى زكى (٢٠١٣)، "**الآثار الاقتصادية لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية**"، رسالة غير منشورة – كلية التجارة – جامعة طنطا.

٥ – الجداوى، هيثم صالح (٢٠٠٩)، "**أثر انضمام مصر لاتفاقية المناطق المؤهلة على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة دراسة مقارنة مع الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التجارة – جامعة قناة السويس.

٦– الجزراوى (٢٠٠٨): "**ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة فى الوطن العربى – الواقع والاحتساب**"، رسالة ماجستير – الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدانمارك.

٧– الخواجة، علا (٢٠٠٢)، "**الآثار الاجتماعية للعولمة (مع التطبيق على دول الخليج)**، فى العولمة والوطن العربى – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٨– الخواجة، علا (٢٠٠٠)، "**العولمة، السياسات الاجتماعية وأسواق العمل فى الدول العربية: المفاهيم والعلاقات التشابكية**"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٩ – المتولى ، محمد " اثر **العولمة على ادارة التنمية المحلية فى مصر** " مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٥– ٤٦٦ يناير/ ابريل ٢٠٠٢ص ٢١٨–٢١٩

١٠– بسيونى، آمال ضيف (٢٠٠٧)، "**صناعة الغزل والنسيج فى مصر بين القيود والتحرر**"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٣٧ – أول يونيو.

١١– بيتر مارتين، هانس " **فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**" ترجمة د.عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة–الكويت – العدد ٢٩٥–عام ٢٠٠٣ ، صفحات متفرقة

١٢ – حيدر، معالى فهمى (١٩٩٩)، "**العولمة وتأثيرها على الموارد البشرية**"، مؤتمر الاتجاهات الحديثة فى إدارة الأعمال ٢٩ – ٣٠ إبريل ١٩٩٩، كلية التجارة – جامعة المنوفية.

١٣– حردان، عبد الهادى (٢٠٠٤)، "**اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة فى ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**"، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

١٤– جبر، فلاح سعيد (٢٠٠١)، "**انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

١٥– عبد العزيز، أحمد وآخرون (٢٠١١)، "**العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد – العراق – العدد السادس والثمانون.

١٦– عبد الجواد (٢٠٠٤): "**قياس تأثير العولمة على الأداء الاقتصادى فى مصر**"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٧٥/.٤٧٦

١٧– على ، عبير فرحات " **حماية البيئة فى ظل العولمة – مع التطبيق على مصر** " مصر المعاصرة، العدد ٤٨٦،ابريل ٢٠٠٧ ، ص ٢٣٥

١٨– سعيد، محمد رءوف (٢٠٠٢): "**مستقبل الاقتصاد ذات القومية فى ظل ظاهرة العولمة فى ضوء العلاقات الاقتصادية الدولية**" Iraqi Journal for Economic Sciences المجلد الثانى، العدد السادس.

١٩– صالح، عبد الرازق (٢٠٠٨)، "**ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة فى الوطن العربى**"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدانمارك.

٢٠– رحومه، خالد عمر (٢٠٠٩)، "**أثر العولمة على التنمية المستدامة مع إشارة خاصة لمصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع دمنهور – جامعة الإسكندرية.

٢١– رزق، سعاد كامل (٢٠٠٤)، "**إنتاجية العمل فى ظل العولمة – مشح مرجعى**"، العدد ٢١، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٢٢– رمضان، محمد عبد الغنى (٢٠١٢): "**صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب**"، مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

٢٣– داود، ياسر إبراهيم (٢٠١١)، "**أساليب تعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة المنوفية.

٢٤– فاضل، على عباس (٢٠١٠): "**أثر العولمة على البطالة فى البلدان النامية مع الإشارة للعراق**"، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية.

٢٥– فاخر ،أماني " **دور الاقليمية فى الاقتصاد العالمى فى ظل العولمة** " مصر المعاصرة ، العدد ٤٨١، يناير ٢٠٠٦، ص ٣٣٢–٣٣٥

٢٦– محمد، بهاء الدين (٢٠١٢)، "**حقوق عمال الغزل والنسيج فى مصر: بين مطرقة الدولة وسندان رأس المال الخاص**"، مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

٢٧– محمد، حشماوى (٢٠٠٦): "**الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية فى ظل العولمة الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر.

٢٨– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٤): "**السياسة المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر**".

٢٩- وديع، محمد عدنان (٢٠٠٧)، "**العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية**"، سلسلة اجتماعات الخبراء – المعهد العربى للتخطيط – الكويت – العدد (٢٣).
٣٠- يونس، ايهاب "**العولمة بين الاستمرار والانهيار**"، مصر المعاصرة، العدد ٤٨٨، اكتوبر ٢٠٠٧، ص٤٥٢-٤٥٦
٣١- نصار، هبه أحمد (٢٠٠٣)، "**الاستجابة للعولمة: الاتجاهات، التحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكيات السكان**"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.
٣٢- هيرست، بول " **ما العولمة – الاقتصاد العالمى وامكانات التحكم**" ترجمة د. فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة-الكويت – العدد ٢٧٣-عام ٢٠٠١ ، صفحات متفرقة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1 – Abdul-Farag. H & Moustafa (2012): **"The impact of phasing-out textile Quota on Egyptian textile and clothing sector case studies from Alexandria"**, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol.3 (11), November.
2 – ILO (2002): **"Labor Market trends and Globalization".**
3 – El-Haddad, Amirah (2012), **"Effects of the Global Crisis on Egyptian Textiles and clothing sector: A Blessing in Disguise?"**, International Scholarly Research Network ISRN Economics, Volume 2012.
4 – Fischer. J. & Somogyi. F (2009): **"Globalization and Protection of Employment"**, KOF Working Papers.
5 – Frederick H. & Dunlop J. (2002) **"Globalization in the Apparel and Textile Industries : What is new and What is Not"** Harvard Center for Textile and Apparel Research ,Harvard University
6 – Geveffi, Gary & Sturgeon. J (2004): **"Globalization Employment, and Economic Development"**, MIT IPC working Industrial performance center, Working Paper Series.
7 –Hoeven R.(2010) : **"Labour Market Terends ,Financial Globalization and the current crisis in developing countries"**,DESA Working Paper No.99
8 – Pigato M. & Ghoneim A. (2006) **"Egypt after the end of the Multi-FIBER Agreement: Acomparative Regional Analysis"** E C E S working paper No.114
9 – Kenawy. E (2009) **"Globalization and its effects on the Banking System Performance in Egypt"** Ozean Journal of Applied Sciences 2(1).
10 – Kheir-El-Din H. &Abdel-Fattah M. (2008): **"Textiles and clothing in the Mediterranean Region of Returning Textiles and clothing to GATT Disciplines"**, working paper
11– Rama, Martin (2003): **"Globalization and workers in Developing countries"**, World Bank policy Research working, Paper 2958.
12 – Viswaprakash & Sentamilselvan. K (2012): **"Globalization & Trade Textile industry"**, International Journal of Marketing and technology, Volume 2, Isssue 5.